مشاكل أدارية ومالية

مشاكل ادارية ومالية تهدد بتأجيل انتخابات مجالس المحافظات

بغداد / الصدى

ابدى عضو في المفوضية العليا للانتخابات قاسم عبودي، خشيته من ان تساهم جملة من المشاكل الادارية التي تعانيها المفوضية الى تأجيل انتخابات مجالس المحافظات المقررة في الأول من تشرين الاول القادم.

وأوضح عبودي أن "المعوقات التي تعانيها المفوضية في عملها تشمل عدم مصادقة مجلس النواب على قانون الانتخابات وهذا من اهم المعوقات التي يعانيها عمل المفوضية الى جانب عدم تخصيص ميزانية مالية للمفوضية لكي تباشر اعمالها."

وأشار عبودي إلى أن " مكتب الامم المتحدة في بغداد هو ايضا يخشى من ان تساهم هذه المعوقات في تأخير إجراء الانتخابات في موعدها المحدد."

وبين أن " المقترح كان ان تتسلم المفوضية مبلغ مليون دولار سلفة مالية لتمرير اعمالها الا ان هذا المبلغ لم يصل حتى الآن وهذا مابات يؤثر بشكل سلبي على عملنا."

وزاد" من ضمن المعوقات ايضا هي عدم وصول المنظومة التعاقدية التي يتم من خلالها كيفية ابرام العقود من قبل وزارة المالية" واصفاً هذه الاجراءات بالمعقدة ولا تتناسب وعمل المفوضية".

ودعا عضو المفوضية العليا للانتخابات " مجلس النواب إلى إقرار قانون لتحديد شكل النظام الانتخابي قبل ١٥ من شهر أيار المقبل حتى تستطيع المفوضية فتح مراكز الاقتراع في بداية شهر حزيران المقبل."

وقال عبودي: بشأن موعد انتهاء المفوضية من اختيار مدراء المكاتب في المحافظات الست المعلنة بأن جميع الترشيحات وصلت الى المفوضية من مجلس النواب باستثناء محافظتي نينوى وبغداد ونأمل ان تصل خلال اليومين القادمين."

واضاف "ستقوم المفوضية بإخضاع المرشحين لإدارة مكاتبها في المحافظات الى اختبارات في حقول المعرفة الالكترونية، بعدها ستعلن اسماء المقبولين رسمياً."

وكان رئيس المفوضية العليا المستقلة للإنتخابات فرج الحيدري ، دعا يوم (الأربعاء) الماضي ، أعضاء مجلس النواب إلى الإسراع في الانتهاء من مناقشة وإقرار قانون الانتخابات، لافتا إلى أن عدم امكانية فتح مراكز التسجيل في بداية حزيران المقبل يعني عدم الالتزام بموعد الإنتخابات في مطلع تشرين الاول من العام الجاري.

ولفت الحيدري إلى وجود عوائق في طريق عملية فتح مراكز التسجيل في الموعد المحدد لها، ضمن الجدول الزمني الذي أعدته المفوضية.

وقد وافق مجلس الوزراء، قبل نحو إسبوعين، على قانون انتخابات المحافظات التي تجرى في وقت لاحق من هذا العام ، لكن لم تتم إحالة القانون، الذي يحكم قواعد الانتخاب لمناصب المحافظين ومجالس المحافظات، حيث تخضع مناقشة القرار وإقراره للبرلمان برغم تعويل الحكومة عليه كأحد الإجراءات التي ستساهم في تقليص العنف، عبر إشراك الجميع في العملية السياسية.

في الحدث

الأردن ومؤتمر جوار العراق

حازم مبيضين

لم تفلح الضغوط التي قيل إن وزيرة الخارجية الاميركية مارستها ، ولا النبرة المرتفعة التي خاطب بها رئيس الوزراء نوري المالكي المجتمعين في الكويت ، ولا حتى المتغيرات الأمنية الواضحة على أرض الواقع العراقي ، ولا المستجدات السياسية الناجمة عن تبدل في الرؤى لدى الكثير من السياسيين العراقيين، في إقناع بعض دول جوار العراق بإعادة فتح سفاراتهم في بغداد ، ولا في دفع بعض الدول الخليجية الدائنة للعراق لشطب الديون التي منحت كلها لنظام صدام لتطيل أمد بقائه حاكماً مطلقاً للعراقيين التواقين للتحرر من ربقة الحكم الشمولي الذي فرض نفسه عليهم بقبضته الفولاذية لعدة عقود .

وإذا كنا قادرين على فهم موقف الاردن بعدم إرسال سفير معتمد في بغداد، بحكم تعرض سفارته إلى هجوم بشع أودى بحياة العديد من العراقيين الابرياء، فإن الواضح أن الدولة الاردنية ترفض في ذات الوقت إعفاء نفسها من مسؤولية الوجود الدبلوماسي في عاصمة تعرف جيداً مدى تأثير المتغيرات فيها على مجمل أوضاع الشرق الاوسط، وعلى هذا الأساس فإن السفارة الأردنية في بغداد ما تزال مشرعة الأبواب وتقدم ما تستطيع من خدمات ، برغم عدم تمكن السفير المعتمد من الوجود فيها، لرفع مستوى العمل المنشود، لقناعة عمان بأن حياة ذلك السفير غير آمنة في الحد الأدنى المطلوب للمجازفة بإرساله، إضافة إلى أن المستشفى الميداني في الفلوجة يواصل تقديم خدماته، برغم تعرضه سابقاً لهجمات، نعرف أن مرتكبيها لايمتون بصلة لأخلاق الشعب العراقي، وأنهم سعوا بفعلتهم تلك إلى حرمان المحتاجين من العراقيين لخدمات المستشفى الانسانيه .

كما أننا نستطيع أن نتفهم عدم قدرة الأردن على شطب مديونيته على العراق. بسبب الوضع المالي الذي لايسمح بمثل هذا الترف، والظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها الشعب الاردني، المتمتع بالكثير من نعم الله عليه، كالأمان والاستقرار، والحرية والديمقراطية واحترام حقوق الانسان، ولكن المحروم من نعمة البحبوحة المالية التي تنعم بها معظم دول الجوار، أدامها الله عليهم، ومتعهم بها، وندرك أن الاشقاء العراقيين يتفهمون موقف الاردن هذا، لقناعتهم بأنه ليس الموقف الذي كان يتمنى أن يكون قادرا على اتخاذه، خاصة في ظل الارتفاع المحموم لأسعار النفط الذي يستورده الاردن بقيم مالية تؤثر سلبا على قدرات الدولة، وترهق جيوب المواطنين الذين انخفضت القيمة الشرائية لمداخيلهم مع الارتفاع المتسارع لأثمان السلع عالمياً، والاحتياجات المؤكدة لاستيراد الكثير من هذه السلع .

لقد وقفت الدولة الاردنية على مسافة واحدة من كل مكونات الشعب العراقي ، وظلت علاقتها القديمة مستمرة وطيبة ووثيقة مع الكرد، وهي مرشحة إلى مزيد من التطور الايجابي، كما انها تمتعت بثقة المكون السني العربي، وسعت إلى شرح مواقفها هذه لاخوتنا من أبناء الطائفة الشيعية حين استقبلت عدداً من رموزهم من مختلف الاتجاهات ومن بينهم السيد مقتدى الصدر والسيد عمار الحكيم ، ومن منطلق أن الدولة التي يحكمها شريف هاشمي لايمكن أن تقف ضد أشياع بيت الرسول الذي يفخر ذلك الشريف بالانتساب اليه، وفي كل هذا مسوغات أخرى ليتفهم الأشقاء في العراق الموقف الاردني على حقيقته، وإن كان لايعجب بعض أصحاب الأجندات الخاصة المضادة لمواقفه وسياساته.

لقد وقفت الدولة الاردنية على مسافة واحدة من كل مكونات الشعب العراقي ، وظلت علاقتها القديمة مستمرة وطيبة ووثيقة مع الكرد ، وهي مرشحة إلى مزيد من التطور الايجابي ، كما انها تمتعت بثقة المكون السني العربي ، وسعت إلى شرح مواقفها هذه لاخوتنا من أبناء الطائفة الشيعية

يمثل طارق عزيز يوم غد الثلاثاء امام محكمة الجنايات العليا في بغداد في اطار قضية إعدام تجار عراقيين صيف عام ١٩٩٢.
وتعود قضية إعدام التجار الى صيف عام ١٩٩٢ عندما كان العراق يرزح تحت حصار دولي مشدد بسبب غزوه الكويت ، حيث شهدت الاسعار في ذلك الوقت ارتفاعاً حاداً ما دفع بالنظام السابق الى اعتقال اربعين تاجراً وإعدامهم بدعوى مساهمتهم في زيادة الاسعار والعمل على تخريب (الاقتصاد الوطني) آنذاك.وسيحاكم عزيز في قضية إعدام هؤلاء التجار مع سبعة مسؤولين آخرين من النظام السابق بينهم علي حسن المجيد الملقب بـ"الكيمياوي" والذي حكم بالاعدام في قضية "الانفال" التي استهدفت الشعب الكردي.

طارق عزيز يمثل غداً أمام القضاء في قضية إعدام التجار

بغداد /الصدى

وسبق لعزيز ان مثل امام المحكمة نفسها شاهداً في قضية الدجيل. واعلن بديع عارف عزت محامي عزيز لوكالة فرانس برس ، ان عزيز سيمثل غداً الثلاثاء امام محكمة الجنايات العليا في قضية اعدام التجار.

والمتهمون السبعة الآخرون الذين سيمثلون امام المحكمة في القضية هم، وطبان ابراهيم الحسن الذي كان يشغل منصب وزير الداخلية ابان تنفيذ عملية الاعدام بالتجار، وسبعاوي ابراهيم الحسن مدير الامن العام (١٩٩١-١٩٩٥)، وعلي حسن المجيد ومزبان خضر هادي أعضاء في مجلس قيادة الثورة المنحل، وعبد حميد محمود سكرتير صدام ، واحمد حسين خضير وزير المالية (١٩٩٢-١٩٩٥)، وعصام رشيد حويش محافظ البنك المركزي (١٩٩٤-٢٠٠٣).

ونفى زياد، نجل طارق عزيز الذي يعيش في عمان تورط والده في القضية المذكورة، وقال لفرانس برس "لقد قال لي والدي شخصياً انه ليس له اية علاقة بهذه القضية وانه سمع بها حاله حال معظم العراقيين عبر وسائل الإعلام". واضاف "لقد كان والدي في ذلك الوقت في مهمة رسمية خارج العراق حيث كان يشغل منصب نائب رئيس الوزراء وكان مكلفاً بمتابعة مسألة لجان التفتيش عن اسلحة الدمار الشامل عندما كانت هذه القضية في اوجها".

واوضح "لم يتقدم اي من عوائل اولئك التجار بشكوى ضد والدي ومعظم الشكاوى مقدمة ضد وطبان ابراهيم الحسن وسبعاوي ابراهيم الحسن الذي كلفهما صدام شخصياً بمتابعة القضية".

وتابع زياد: "والدي موجود في المعتقل منذ خمسة اعوام من دون تهمة او محاكمة او تحقيق".

وهذه المحاكمة هي الرابعة التي تعدها محكمة الجنايات العراقية العليا التي انشئت لمحاكمة مسؤولي اركان النظام السابق.

وسيترأس المحكمة التي ستحاكم عزيز القاضي رؤوف عبد الرحمن الذي حاكم صدام في ٢٠٠٦ بتهم قتل ١٤٨ قروياً من سكان قرية الدجيل عام ١٩٨١ .

ويذكر ان عزيز أشاد في احدى جلسات محاكمة الانفال التي استدعي اليها شاهداً، بصدام قائلا "اتشرف بالعمل مع النظام السابق ومع صدام".

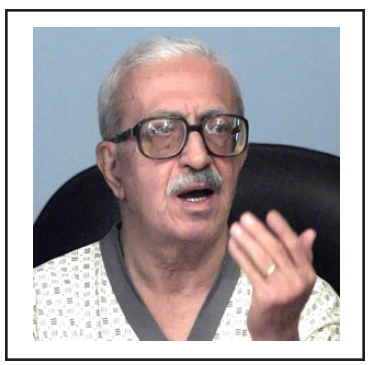

وقضى عزيز اكثر من خمسة اعوام في الاعتقال منذ ان سلم نفسه، وكثيراً ما شكا محاميه من تدهور صحته.

ولد طارق عزيز في مدينة الموصل من عائلة مسيحية آشورية، وغير اسمه من ميخائيل يوحنا الى طارق عزيز. وتعرف على صدام منذ عام ١٩٥٠، واصبح احد كبار الشخصيات المعروفة.

انخفاض أجرتها وقدرتها على تفادي الزحامات

الدراجة النارية سيدة الشارع وفرصة عمل للعاطلين

واسط / اصوات العراق

يقضي جليل عبد السادة جل نهاره في شارع المشروع القريب من منطقة الأسواق بمدينة الكوت بانتظار المتبضعين من السوق لنقل بضاعته بواسطة دراجته النارية التي شاعت تسميتها محليا بـ (الستوتة).

هذا النوع من الدراجات النارية المزودة بصندوق خلفي انتشر مؤخرا في مدينة الكوت بسبب قدرتها في اختراق الشوارع المزدحمة وتفادي الاختناقات المرورية فضلاً عن أجورها الزهيدة مقارنة بأجور المركبات.

وعبد السادة (٤١ عاما) معيل أسرة مكونة من ستة أفراد،بدا عليه الإعياء لوقوفه طويلاً تحت أشعة الشمس قال والعرق يقطر من وجهه "هذه الدراجة هي مصدر رزق عائلتي ، فإذا ما تعطلت أو توقف العمل فيها لأي سبب نبقى بلا مورد نعتاش منه."

وتابع عبد السادة: ان "مالكي هذا النوع من الدراجات هم من أصحاب الدخول المحدودة وعندهم عوائل كبيرة ومصدر عيشهم هي الستوتة ." وأضاف "بيننا العديد ممن يحملون الشهادة الجامعية لكنهم يئسوا من الحصول على وظيفة حكومية ما دفعهم لشراء دراجة من هذا النوع يعملون بها."

نتيجة الطلب على الدراجات النارية ارتفع سعر الواحدة من مليون و٣٥٠ ألف دينار، حين اشتراها خالد رهيف في آب العام الماضي، إلى نحو المليونين و٢٥٠ ألف دينار أي الضعف تقريبا.

وقال خالد حمد ارهيف (خريج المعهد الفني في الكوت قسم المحاسبة) "اضطررت لشراء هذه الدراجة بعد استدانة قسم من ثمنها من شقيقتي بهدف الحصول على مورد مالي حتى وان كان بسيطاً".موضحاً أن "عددا غير قليل من العاطلين عن العمل اضطروا للاستدانة واشتروا (ستوتات) وهم الآن يعملون في الشارع فذلك أفضل لهم من البطالة."

وبين ارهيف بأن بداية العمل والنزول إلى الشارع كانت صعبة عليه بسبب " المضايقات المرورية والخجل من الأصدقاء."

مضيفاً: أختار العمل "في وقت الظهيرة وفي بعض الأحيان ليلا كي لا يراني أحد".

وكانت السوق الكبيرة لـ (الستوتات) محافظة كربلاء في السابق، لكنها انتقلت إلى المحافظات الأخرى ،ومنها واسط وأصبحت لها معارض خاصة بها وأسواق جملة ووكلاء متخصصون بها ، أغلبهم يتعامل بالأقساط الشهرية بعد أن يأتي المشتري بكفيل يضمنه.

وعلل ارهيف سبب ظهورها أو انتشارها في محافظة كربلاء "لأنها استخدمت في نقل الزوار أثناء الزيارات حيث تغلق السلطات المحلية هناك شوارع المدينة أمام حركة المركبات دائما."

وأعتبر علي جواد (صاحب مكتب بيع الستوتات) أن أفضل طريقة لبيع هذا النوع من الدراجات هو الدفع بالأقساط الشهرية " لأن أغلب المشترين فقراء لا يستطيعون دفع ثمنها مقدما. وقال: اعتمدنا هذا الأسلوب في البيع و نجحنا في تسويق كميات كبيرة من الستوتات."

أما لماذا يفضل المتبضعون استخدامها بدلا من سيارات الحمل الصغيرة فيقول أحد العاملين وهو يضغط الدواس " تستطيع الستوتة دخول الشوارع الضيقة ضمن منطقة الأسواق ، كما أن أجورها زهيدة مقارنة بالأجور التي يتقاضاها أصحاب سيارات الحمل لذلك صار الطلب عليها كبيراً."

من جانبه قال محمد هادي وهو (صاحب مركبة بيكب حمولة طن واحد) إن انتشار هذا النوع من الدراجات "أثر بشكل كبير على أصحاب مركبات الحمل الصغيرة، بل أوقف عملنا تماما."

و أضاف "نحن في الغالب نقف في الأماكن القريبة من الأسواق لنقل البضائع وإيصالها إلى مناطق مختلفة داخل المدينة." ثم قال: " أما أصحاب الستوتات فصاروا منافسين أقوياء لنا لان باستطاعتهم أن يحملوا بقدر ما تحمله مركباتنا ، مع أكثر من ميزة تخدم الزبون مثل قلة السعر، وقدرتهم على دخول الشوارع الضيقة ضمن منطقة الأسواق، والغالبية منهم يقوم بحمل البضاعة بنفسه ،لذا فضلهم المتبضعون علينا."

وأردف أن " البعض من زملائنا اضطر لبيع مركبته وشراء ستوته وصاروا يحصلون على مورد مالي أكثر."

البعض من المتبضعين صار يوصي صاحب الستوتة بأن يتسوق نيابة عنه ويوصل البضاعة الى البيت كما يقول محمد هادي.

لماذ سميت الدراجة النارية باسم الدلع (ستوتة)؟ يجيب واحد من راكبيها خليل حسن بأن هذه التسمية مشتقة من ماكنة المطبخ متعددة المهمات (ست البيت) التي هي خلاطة وعصارة وثرامة . الستوتة مثلها ذات مهام متنوعة فهي "واسطة لنقل الحمولات ،وأحيانا لنقل الأشخاص ويستخدمها أصحابها لنزهة الأطفال خاصة في الأعياد والمناسبات ، وهي بذلك تشبه ست البيت وسميت ستوتة للدلع ."

ومع أن الستوتة صارت سيدة الشارع بلا منازع ، لأنها تنقل الأشخاص والبضائع في الشوارع العامة والأزقة لكن واحدا من أوائل العاملين عليها محمد فرهود (٤٧ عاما) يشكو من مضايقات رجال المرور "يضايقوننا ويطالبون بلوحات التسجيل كما يمنعوننا أحيانا من الوقوف في الأماكن التي تعودنا عليها، و لا يسمح لنا بدخول محطات الوقود لأغراض التزود بالوقود."

وبين فرهود الحاجة لـ (تأسيس نقابة أو جمعية أو رابطة تدافع عنا وتطالب بحقوقنا ، فعددنا غير قليل."

ولرجال المرور ملاحظاتهم حول انتشار الستوتات وهم يقسمونها الى نوعين حددها أحدهم " الأول ذو الإطارين وبمحرك ١٢٥وهذا النوع يعامل معاملة الدراجات الهوائية ، والنوع الثاني دراجات الحمل ،أي التي تحمل صندوقا ملحقاً بها (بدي) و بمحرك أكبر ، وهي تشبه المركبة وحمولتها طن واحد" وبين رجل المرور بأن النوع الأخير "يجب أن يخضع إلى القوانين والأنظمة المرورية ولا بد من أن تحمل لوحات تسجيل وأن يحمل سائقها رخصة قيادة،كما لابد من أن يرتدي غطاء الرأس (الخوذة) أثناء سيره في الشارع."

وقال إن "باب التسجيل مفتوح حاليا في الدوائر المرورية، ويمكن إنجاز معاملة التسجيل بيوم واحد إن كانت مستوفية للشروط ".